

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٦٠٠ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية":

"يؤكد مجلس الأمن مجدداً أن الإرهاب يُشكّل تهديداً من أشد التهديدات خطورة على السلام والأمن الدوليين، وأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وليس لها ما يبررها، بغض النظر عن دوافعها، وأيا كان مكان أو زمان ارتكابها وأيا كان مرتكبوها.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد تصميمه على مكافحة جميع أشكال الإرهاب، وذلك وفقاً لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

"ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أهمية القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وكذلك قراراته الأخرى المتعلقة بالتهديدات التي تخلق بالسلام والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية، ويطالب الدول بتنفيذ التزاماتها بموجب تلك القرارات باعتبار ذلك مسألة تنسم بالأولوية.

"ويكرر مجلس الأمن دعوته الدول كي تصبح أطرافاً في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب، وأن تستفيد استفادة كاملة مما هو متاح من مصادر للمساعدة والتوجيه.

"ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أيضاً ضرورة مكافحة تهديدات السلام والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية بكل الوسائل، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

"ويذكر مجلس الأمن الدول بأنه يجب عليها ضمان امتثال أية تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان واللاجئين والشؤون الإنسانية.



”ويدرك مجلس الأمن أهمية التعاون عبر الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب، ويؤكد أنه يقف على أهبة الاستعداد للقيام بدوره في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٠).

”ويدعو مجلس الأمن مختلف الإدارات والبرامج والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة كي تنظر، على النحو المناسب، ضمن ولاياتها القائمة، في كيفية السعي لتحقيق أهداف مكافحة الإرهاب.

”ويرحب مجلس الأمن بتركيز لجنة مكافحة الإرهاب تركيزا مجددا على تعزيز تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من خلال الاضطلاع على نحو استباقي بولايتها في تشجيع الدول على تنفيذه ورصد ذلك التنفيذ.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراره ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، ويشجع لجنة مكافحة الإرهاب على مواصلة عملها في تنفيذ هذا القرار.

”ويطلب مجلس الأمن إلى لجنة مكافحة الإرهاب إبلاغه عن حالة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلى وجه الخصوص، يشجع مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب على إبلاغ المجلس بأية قضايا معلقة، عند الضرورة وعلى أساس منظم، كي تتلقى توجيهها استراتيجيا من المجلس.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراره ١٥٣٥ (٢٠٠٤) الذي قرر بموجبه إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (المشار إليها فيما بعد بالمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب) لتكون بمثابة بعثة سياسية خاصة تتلقى التوجيه في مجال السياسات العامة من اللجنة، وذلك لتعزيز قدرة اللجنة على رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ومواصلة ما تقوم به من عمل لبناء القدرات بشكل فعال. ويؤكد مجلس الأمن أن ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إنما تنبثق من ولاية لجنة مكافحة الإرهاب.

”ويشير مجلس الأمن أيضا إلى بيانه الرئاسي S/PRST/2005/64، الذي تضمن نتائج الاستعراض الشامل الذي قام به المجلس للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٥، وقرر إجراء استعراض شامل آخر للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تتولى لجنة مكافحة الإرهاب الإعداد له. وخلال المشاورات التي عقدت اليوم، أيد مجلس الأمن التقرير الذي أعدته اللجنة، والذي قُدِّم إلى المجلس في الوثيقة S/2006/989، ووافق على ما ورد فيه من توصيات واستنتاجات.

”ويرحب مجلس الأمن بالرسالة من الأمين العام المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/1002) المتعلقة بتسلسل التبعية الإدارية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وقد نظر المجلس في هذه المسألة، وأيد توصية لجنة مكافحة الإرهاب المتعلقة بتسلسل التبعية الإدارية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بحيث تقدم المديرية التنفيذية من الآن فصاعدا مشاريع برامج عملها وتقاريرها نصف السنوية إلى اللجنة مباشرة.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير التعاون المعزز بين لجانه الثلاث (لجنة القرار ١٢٦٧، ولجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة القرار ١٥٤٠) التي تتناول مكافحة الإرهاب وأفرقة خبرائها. ويشجع اللجان الثلاث على أن تضمن، في حوارها مع الدول، تقديم رسالة موحدة من المجلس عن جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب. كما أنه يشجع اللجان الثلاث وأفرقة خبرائها على تفادي الازدواجية، بما في ذلك ما تتضمنه طلباتها من معلومات من الدول الأعضاء عن قيامها بالتنفيذ. وفي هذا الصدد، فإنه يشجع اللجان الثلاث وأفرقة خبرائها على مواصلة تعزيز تقاسم المعلومات فيما بينها، وعلى وجه التحديد المعلومات الواردة من الدول بشأن التنفيذ. وسيواصل المجلس تقييم كيفية إمكان تنظيم جهوده لمكافحة الإرهاب على أكفأ وجه“.